دراسة بعنوان:

قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية ودائع العملاء

"دراسة مالية للفترة الزمنية 2009- 2012"

Jordanian Islamic banks' ability to attract, develop and customer deposits

"Financial study for the time period 2009 - 2012"

إعداد:

خالد يونس الجمرة

Preparation:

khaled younes Al-jamra

Email: kaled.jmra@hotmail.com

هاتف خلوي: 00962786202202

الأردن– إربد

2014

الملخص:

تهدف هذه الدراسة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، على بيان قدرة هذه البنوك على ضمان وحماية أموال المودعين (الودائع)، بالإضافة إلى قدرتها على جذب الوادئع وتنميتها خلال الفترة الزمنية للدراسة، وبيان أثر الزيادة في حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية على الاستمرارية والعمل ضمن بيئة مصرفية ربوية، حيث بينت الدراسة أنواع الودائع والحسابات المصرفي للبنوك الإسلامية الأردنية من حيث المفهوم والحكم الشرعي، وقامت الدراسة بالتحليل المالي للودائع المتواجدة في التقارير السنوية للفترة الزمنية 2009 – 2012، للبنكين: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، كما توصلت الدراسة إلى عدداً من النتائج والتوصيات سنستعرضها في خاتمة الدراسة.

الكلمات الدالة: البنوك الاسلامية، الوديعة، التنمية، الآمان.

Abstract:

This study for Finance of Islamic Jordan of banks aims to appear ability of these banks to ensure and protect depositors' funds (deposits), as well as their ability to attract deposits held and develop them during the time period for the study, and appear impact of the increase in the volume of deposits in Islamic banks Jordanian on the continuity and working within the banking usurious environment, where the study showed types of deposits and banking accounts for Islamic Banks of Jordan in terms of the concept and legal judgment. the study did financial analysis for deposits which located in the annual reports for the time period 2009 - 2012, for the two banks: Jordan Islamic Bank, and Islamic International Arab Bank, as the study found a number of the results and recommendations that will be showed at the conclusion of this study.

Keywords: Islamic banks, deposit, development, safety.

المقدمة

تعد البنوك الإسلامية جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث استطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاماً الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار أنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لأن تصبح من القوى الاقتصادية العالمية ([1]).

كما أنها جاءت لتكوين أوعية اقتصادية جديدة مصاغة وفق مبادىء الشريعة الإسلامية، حيث يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادىء مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحه، تختلف عن الأسس والمبادىء التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي (الربوي).

أما بخصوص الخدمات الاجتماعية، تعتبر أحد أهم الخدمات التي تعمل البنوك الإسلامية على تقديمها، وذلك من خلال الاهتمام بتمويل الأسر الفقيرة والتي تتمتع بالقدرة على الانتاج، بالإضافة إلى أقامة المشروعات الاجتماعية، ومنها تقديم الإعانة والمساعدات والقيام بجمع الزكاة وإعطائها لمستحقيها ومنح ما يسمى بالقرض الحسن.

حيث تعتبر الودائع المصرفية ذات أهمية خاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية، وذلك لقدرتها على النمو والتوسع في بيئة مصرفية تقليدية (ربوية) بعيده عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، كما هو الحال في الاقتصاد الإسلامي، كما أن البنوك الإسلامية تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الودائع وتنميتها وهو ما سنناقشه في دراستنا.

[1]. العماري، حسن سالم، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي: ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، 2/ تموز/2005.

مشكلة الدراسة.

تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:-

1- هل البنوك الإسلامية الأردنية قادرة على حفظ وحماية أموال المودعين (الودائع) وردها عند الطلب.

2- هل البنوك الإسلامية الأردنية قادرة على استقطاب الودائع وزيادة حجمها.

فرضيات الدراسة.

تقوم الدراسة على فرضية واحدة وهي:-

تعمل البنوك الإسلامية على ضمان وحماية أموال المودعين (الودائع)، والعمل على المنافسة في جذب الودائع وتنميتها.

أهداف الدراسة.

تعمل الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:-

1- بيان قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب الوادئع وتنميتها خلال الفترة الزمنية للدراسة.

2- بيان قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على ضمان وحماية أموال المودعين (الودائع).

3- بيان أثر الزيادة في حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية، على الاستمرارية والعمل ضمن بيئة مصرفية ربوية.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في بيان قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على ضمان وحماية أموال المودعين (الودائع)، بالإضافة إلى مدى قدرتها على جذب الودائع وتنميتها.

الدراسات السابقة.

تتناول هذه الدراسة مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تتصل بموضوع الدراسة ومن أهمها:-

- دراسة (الصيفي و السليم،2010)[1]، **بعنوان: "الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها"،**

حيث تناولت الدراسة تخريج عقد الوديعة الاستثمارية وكيفية توزيع أرباحها، وقد تناولت الأطراف التي يشملها التخريج، وبينت أثر طبيعة عمل المصارف الإسلامية على التخريج، واستعرضت آراء المعاصرين في التخريج على الوكالة بأجر، أو على المضاربة، ثم تحدثت عن الصيغة العملية في تخريج العقد على المضاربة وقامت بمناقشتها.

كما تناولت محاولات بعض المعاصرين في تصحيح هذا التخريج، وذكر الصيغة العملية المختارة لعقد الوديعة الاستثمارية، ثم تناولت بعد ذلك كيفية احتساب نصيب الوديعة في الربح وكيفية توزيعه، فتناولت الدراسة أسلوب النُمر وبينت حكم العمل به، ثم تناولت أسلوب التقويم الدوري، وبينت الطريقة الحسابية المتعلقة به.

- دراسة (صوالحه، 2010)[2]، **بعنوان: "دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن"،**

هدفت الدراسة إلى تقصي دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن، وتحليل البيانات إحصائياً لمعرفة الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية في الادخار والاستثمار.

حيث خلصت الدراسة إلى الاهتمام بتشجيع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن وضرورة اهتمامها بالنواحي الشرعية في المعاملات المالية.

[1]. الصيفي والسليم، عبدالله علي وبدر علي، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون، المجلد (37)، العدد (1)، السنة 2010، ص202.

[2]. صوالحه، عبد العزيز ناجح، دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2010.

- دراسة (الطالب، 2005)[1]، **بعنوان: "تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"،**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة 1998ـــ 2000م. توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: إعادة النظر في جميع خطوط البنك الاستثمارية والموازنات المرتبطة بها، ثم البحث عن صيغ للتوسع في العمل المصرفي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية ككل.

- دراسة (عبادة، 2007)[2] ، **بعنوان: "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"،**

هدفت الدراسة إلى البحث عن معايير تقيس أداء البنوك الإسلامية من خلال الأهداف التي تنطلق منها وتحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال الواقع العملي لهذه البنوك.

توصلت هذه الدراسة إلى أقتراح عدة معايير تم استنباطها من أهداف البنوك الإسلامية من الواقع العملي لهذه البنوك وتم اختيار معايير تتعلق بتحقيق أهداف الربحية والمحافظة على رأس المال.

- دراسة (البشير، 2000)[3]، **بعنوان: "كفاءة أداء البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط"،**

تناولت هذه الدراسة كفاءة أداء البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط من عام 1993- 1998، وتختبر الدراسة من خلال البيانات مقدار ما تحقق هذه البنوك من ناتج وأرباح، وذلك باختيار محددات توضح معالم هذا الأداء، ويفترض الباحث في

---

[2]. الطالب، غسان سالم، تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، المجلد الثامن – العدد الأول – 2005.

[2]. عبادة، إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007.

[3]. Abdel-Hameed M. Bashir, Assessing the Performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East, Bashirah@alpha0.gram.edu.

البنـــوك الإســـلامية أن تحقـــق الكفـــاءة المطلوبـــة، ومـــن النتـــائج التـــي توصـــل لهـــا أن البنـــوك الخارجية تحقق ربحاً أكثر من البنوك المحلية مع تساوي الظروف والمعطيات.

- بحث (أحمد، 2000)[1]، **بعنوان: "نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية"،**

هـــدف البحـــث إلـــى الوصـــول لبرنـــامج تـــتمكن بموجبـــه المصـــارف الإســـلامية مـــن تقـــديم ضـــمانات أكثـــر لمودعيهـــا مـــن أصـــحاب الحســـابات الجاريـــة وحســـابات الاســـتثمار، ممـــا يعـــزز الثقـــة فـــي هـــذه المصـــارف ويجعلهـــا تقـــف علـــى أرضـــية مشـــتركة مـــع المصـــارف التقليديـــة التـــي تقـــف وراءهـــا المصـــارف المركزيـــة بسياســـاتها النقديـــة التقليديـــة وبأنظمـــة حماية الودائع التي بدأت منذ الثلاثينيات في بعض البلدان.

حيـــث وبعـــد النظـــر فـــي الـــنظم التقليديـــة وجـــد الباحـــث أن أهـــدافها وطـــرق تنظيمهـــا تنســـجم مـــع متطلبات حماية الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية.

الجديد في هذه الدراسة:

ســـتعمل هـــذه الدراســـة علـــى بيـــان أهميـــة الودائـــع لـــدى البنـــوك الإســـلامية الأردنيـــة، وذلـــك بالاســـتناد علـــى التحليـــل المـــالي لحجـــم الودائـــع المكونـــة لـــدى البنـــوك الإســـلامية الأردنية في تحقيق أهدافها.

محددات الدراسة.

ســـتعالج هـــذه الدراســـة موضـــوعها فـــي بيـــان أثـــر الزيـــادة فـــي حجـــم الودائـــع لـــدى البنوك الإسلامية للفترة الزمنية 2009- 2012.

[1]. أحمد، عثمان بابكر، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، جدة 2000، بحث رقم (54)، ص17.

منهجية الدراسة.

ستستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي والاستقصائي التحليلي، للبيانات المالية المتعلقة في الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية، للفترة الزمنية 2009- 2012، حيث ستعالج الدراسة موضوعها من خلال المباحث التالية:-

المبحث الأول: الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية.

المبحث الثاني: التحليل المالي لقدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية الودائع.

مجتمع الدراسة وعينتها.

يتمثل مجتمع الدراسة بالبنوك الإسلامية الأردنية وهما: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي.

وبما أن الدراسة تعتمد على المنهج الاستقصائي التحليلي، سيتم اختيار التقارير السنوية للفترة الزمنية (2009- 2012) للبنوك المذكورة أعلاه، كعينة للدراسة بهدف التحليل المالي لحجم الودائع.

المبحث الأول

الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية

لا شك أن البنوك بصفة عامة، تقوم على أساس الوساطة المالية، حيث أن البنوك تعتمد على مصادر تمويلية مختلفة، سواء البنوك التقليدية (ربوية) أو إسلامية، والتي تمثل محور دراستنا، حيث يمثل التمويل أو ما يسمى المصدر الخارجي للأموال أهم مصدر من مصادر إدارة عملية الوساطة المالية، فلذالك تسعى البنوك الإسلامية، كما تسعى منافستها التقليدية إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من جمهور المتعاملين (العملاء)، وذلك بهدف أثبات قدرتها على تمويل أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي لا تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتبر القانون المنظم والأساسي لطبيعة عملها، حيث يتمثل الفرق بين البنوك الإسلامية والغير إسلامية (الربوية)، من حيث كيفية تمويل الاستثمارات.

حيث سنستعرض من خلال هذا المبحث أنواع الودائع والحسابات التي تتعامل بها البنوك الإسلامية الأردنية مع العملاء والقطاعات بشقيها العام والخاص، واستثناء الودائع والحسابات التي تتم عن طريق البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى، كما سيتم تناول هذا المبحث من خلال قسمين وهما:

القسم الأول: الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية من حيث المفهوم والحكم الشرعي.

القسم الثاني: ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية.

القسم الأول: الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية من حيث المفهوم والحكم الشرعي.

هناك أنواع من الودائع المتعددة لدى البنوك الإسلامية، ولكن وضمن هذه الدراسة، سيتم تناول أنواع الودائع المصرفية المطبقة والمتواجدة داخل التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة المالية الزمنية 2009- 2012، والتي تمثل عينة الدراسة.

قبل البدء بتناول أنواع الودائع المصرفية لدى البنوك الإسلامية الأردنية يجب علينا أن نعرف الوديعة كما يعرفها قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2000[1] **الوديعة**: "مبلغ من النقود يسلمه شخص بأي وسيلة من وسائل الدفع إلى شخص أخر الذي يلتزم برده عند الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها ويكتسب المودع لديه ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه برد مثلها للمودع ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة".

أولاً: حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب.

تمثل الحسابات الجارية وتحت الطلب، حساباً واحد لكن بمسميات مختلفة، حيث يقصد بالحساب الجاري (تحت الطلب)، أموال يتم أيداعها من قبل العملاء (المودعين)، لدى البنك حيث تعتبر بمثابة أمانه، بهدف التعامل عليها بشيكات، وأما الانتفاع من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية [2]، حيث يستطيع العميل (المودع) صاحب الحساب أو وكيله أن يسحب أو يودع في الحساب في أي وقت أراد.

كما أنه يحق للبنك استخدام أرصده هذه الحسابات ولكن لا يشرك العميل (المودع) في الربح والخسارة، ولا يعطي عليها عائد، أما في حالة حدوث الخسارة عند استخدام حسابات العملاء يتحمل البنك تبعات هذا الاستخدام، وفي حالة تحقيق الربح يحصل عليه البنك بالكامل دون اعطاء العميل أي جزء أو نسبه، وذلك بالاستناد إلى القاعدة الفقهية والتي تقول: "الخراج بالضمان"، والمقصود بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما يتولد من الأصل المضمون، حيث تعتبر البنوك الإسلامية جميعها ضامناً لهذه الحسابات والودائع.

---

[1]. قانون البنك المركزي الأردني: رقم (28) لسنة 2000، www.cbj.gov.jo.

[2]. أبو عبيد، أحمد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ص8- 9، www.kantakji.com/fiqih.

- انظر: الحسابات الجارية النجار، أحمد، ماهية المصارف الإسلامية، ص14، www.up.edu.ps/ocw/repositories/academic.

- انظر: الحسابات الجارية البثيتي، مسعود، المنفعة في القرض، مجلة المجمع، 9/1/839/841، ص321.

حكم التعامل بالحسابات الجارية وتحت الطلب.

تعتبر الحسابات الجارية وتحت الطلب عملية إقراض من قبل العميل المودع إلى البنك فاتح الحساب ولكن لا يتقاضى عليه فوائد مهما كان حجم الوديعة، وكما تحدثنا سابقاً يحق للمودع أن يسحب ماله، سواء بشكل كلي أو جزئي، وفي أي وقت يراه مناسباً لمصلحته، ويتضح من خلال ذلك بأنه لا حرج بالتعامل مع البنك بهذا الشكل أو هذا النوع من الودائع، فهو تعامل بين مقرض (المودع) ومقترض (البنك)، وأنه يجب أن لايقوم المقترض (البنك) بتقديم منفعة أو خدمة كما تقدمها البنوك التقليدية (الربوية) ([1]).

حيث يعتبر هذا النوع من الودائع حلال كونه لا يقدم فوائد أو منفعه، وذلك وفقاً لما قرره مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمرة بالقاهرة للعام 1965، وما صدر أيضاً من قرارات عن الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، حيث أجمع الفقه الإسلامي على أن الوديعة هي عقد قرض، فالوديعة في البنوك الإسلامية تمثل أو تعتبر قرض حسن ([2])، وللمودع حق رد وديعته عند الطلب وكما هو متفق عليه.

ومن الضوابط الشرعية لفتح الحسابات الجارية وتحت الطلب في البنوك الإسلامية:-

1 - لا يستحق الحساب الجاري أيه أرباح ولا يتحمل أيه خسارة جراء استثمار البنك للوديعة.
2 - تضمن البنوك الإسلامية كامل قيمة المبلغ المودع (الوديعة).
3 -يفوض البنك من قبل العميل (المودع)، بحرية التصرف بمبلغ الوديعة ما دام البنك ضامناً لها.
4 -للمودع حق استخدام مبلغ الوديعة في تسوية التزاماته المادية.
5 -لا يجوز للمودع سحب مبالغ أكثر من قيمة الوديعة.

---

[1]. اللهو، عامر بن عيسى، الودائع البنكية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، 2008/4/23، ص7، www.elibrary.mediu.edu.my.

[2]. العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية: احكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية، عمان 2010، ص186.

تكمن أهمية هذا النوع من الودائع لدى البنوك الإسلامية في ثلاث جهات، كما في البنوك التقليدي (الربوية)، أولاً تعتبر مصادر مجانية، ثانياً متوفرة لدى البنوك بشكل مستمر ودائم، ثالثاً متوفرة بأحجام كبيرة، ومن هنا يمكن للبنوك استغلال هذا النوع من الودائع بشرط أن لا يؤثر ذلك على قدرتها في ردها عند الطلب عليها ([1]).

ثانياً: حسابات الاستثمار المطلقة.

تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة، أي أنها غير مرتبطة ببرنامج أو مشروع معين، حيث أنها تمثل الودائع لأجل التي يودعها العملاء لدى البنك بهدف الاستثمار المشترك ولا يجوز السحب من هذه الحسابات إلا بعد أنتهاء المده القانونية المتفق عليها في عقد الوديعة ([2]).

كما تشتمل حسابات الاستثمار المطلقة على الودائع النقدية و التي يستلمها البنك من قبل العملاء (المودعين)، بالإضافة إلى أنها تشترك أموال الودائع بالأرباح المتحققة جراء استثمار هذه الأموال بالإضافة إلى أنها تتحمل مخاطر الاستثمار ([3])، بالاستناد إلى القاعدة الفقهية (الغنم بالغرم).

وتقسم حسابات الاستثمار المشترك من ناحية الشروط الخاصة لكل منها إلى ثلاثة أنواع وهي ([4]):-

1- حسابات التوفير: وهي عبارة عن الحسابات التي تعمل على تشجيع صغار العملاء (المستثمرين، المودعين) والمشاركة في عمليات الاستثمار وذلك عن طريق السماح

---

[1]. العجلوني، محمد محمود، مصدر سابق، ص 188.

[2]. أبو فرحة، محمد، الوديعة المصرفية: دراسة شرعية اقتصادية، ص10،www.kantakji.com/fiqh.

[3]. أبو عبيد، أحمد، مصدر سابق، ص9.

[4]. الفتاوى الشرعية: الجزء الأول- البنك الإسلامي الأردني، المستشار الشرعي عبد الحميد السائح، أذار/1984، ص12-13.

- انظر: حسابات التوفير، داغي، علي محي الدين، أسس توزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلاميةwww.qaradaghi.com.

- انظر: حسابات التوفير، طويل، مصطفى كمال، البنوك الإسلامية: المنهج والتطبيق: بنك فيصل الإسلامي المصري، جامعة أم درمان، سنة 1988،ص69-70.

بالإيداع والسحب المقيد حسب الشروط الخاصة ومنها: أنه لا يحق للعميل فاتح الحساب (المودع) أن يكون له أكثر من حساب واحد في نفس الفرع، يمكن لصاحب الحساب سحب ما لا يقل عن دينار أردني ولا يزيد عن عشرة دنانير لأكثر من مرة خلال اليوم الواحد، دون أخطار مسبق.

كما تشارك حسابات التوفير في الأرباح المحققة جراء الاستثمار بنسبة 50% من المعدل السنوي للرصيد.

2- الحسابات الخاضعة لإشعار: هي حسابات تخضع فيها عملية السحب للإشعار المسبق من قبل العميل، وذلك وفق شروط فتح الحساب المتفق عليها، ومن هذه الشروط: لا يجوز السحب دون إشعار البنك قبل مدة 90 يوماً، ولا يجوز السحب باستعمال أو استخدام الشيكات، بالإضافة إلى المشاركة في الأرباح والتي تبلغ نسبته 70%.

3- حسابات لأجل: هي حسابات (ودائع)، تكون مربوطة أو محددة لأجل حسب الشروط الخاصة بحسابات لأجل ومن شروطها: يبدأ قبول فتح الحسابات فيه من بدايه تشرين الأول وحتى نهاية كانون الأول من كل سنة مالية، لا يحق لصاحب الوديعة السحب من الوديعة إلا بعد أنتهاء الأجل واعلان توزيع الأرباح المحققة من الاستثمار، حيث تبلغ نسبة مشاركتها بالأرباح 90% من أدنى رصيد خلال العام، أما في حالة موافقة البنك للعميل بالسحب من الوديعة أو جزء منها قبل الموعد المحدد للأجل فيخسر الجزء المسحوب من الوديعة حقه في المشاركة اعتباراً من بداية السنة المالية ذات العلاقة ([1]).

حكم التعامل بحسابات الاستثمار المطلقة.

كما تحدثنا شابقاً تعتبر حسابات الاستثمار المطلقة عقد مضاربة، حيث تبين من خلال ذلك أنه لا حرج في التعامل مع البنك وفقاً لهذا الأساس، وبخصوص

---

[1]. الفتاوى الشرعية: الجزء الأول- البنك الإسلامي الأردني، مصدر سابق، ص14.

- انظر: الحسابات الخاضعة لإشعار، شافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة 1966، دار النهضة،ص188.

- انظر: الحسابات لأجل، الهيتي، عبدالرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، عمان 1998، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص271.

الاستثمارات التي تعمل على تمويلها البنوك الاسلامية، فهي بكل تأكيد متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأن قبول الأموال لديها بالأساس متفق مع الأحكام الشرعية، وبذلك البنوك الإسلامية مجتمعة لا تعمل على تمويل أو استثمار شيء ما مخالف للشريعة الإسلامية [1]، أما بخصوص خلط أموال الودائع مع أموال البنك الذاتيه، والمضاربة بها، يصبح البنك في هذه الحالة رب المال لأنه عمل على أشراك أمواله، ومضارب بنفس الوقت بالنظر لاستخدامه أموال الودائع (المودعين)، وتكون في هذه الحالة شركة عنان ومضاربة في نفس الوقت.

ثالثاً: حسابات الاستثمار بالوكالة.

تمثل حسابات الاستثمار بالوكالة مبالغ نقدية مودعة لدى البنك الذي يعمل على إدارتها واستثمارها حسب صيغ التمويل الاستثماري المبنيه على أحكام الشريعة الإسلامية، ومتفق عليها بين العميل (المودع) والبنك مقابل أجر مقطوع أو نسبه معلومة وذلك بناءً على أساس عقد الوكالة بأجر [2].

أما في حالة حدوث خسارة فيتحملها العميل (المودع)، إلا في حالة كانت بسبب تعدي أو تقصير من طرف البنك، حيث يكون أجر البنك بنسبة 1.5% من رأس المال المستثمر، يدفع منها 1% مرة واحدة و0.5% رسوم حفظ تدفع سنوياً [3].

القسم الثاني: ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية.

تحتفظ البنوك الإسلامية الأردنية على نسبة تقارب الـ 20% من المجموع الكلي للودائع المكونة للجهاز المصرفي الأردني، وهذا ما أدى إلى دخول البنوك الإسلامية في مرحلة تقربها من الجهاز المصرفي الأردني، وتصبح أحدى مكوناته الرئيسية.

---

[1]. اللهو، عامر بن عيسى، مصدر سابق، ص17- 18.

[2]. تيماوي، عبد الحميد، نظم حماية الودائع في البنوك الإسلامية: تجربة البنك الإسلامي الأردني، ص15،www.iefpedia.com.

[3]. تيماوي، عبد الحميد، مصدر سابق، ص16.

ويطرح الدكتور غسان الطالب أستاذ التمويل والتمويل الإسلامي في جامعة العلوم الإسلامية العديد من الأسئلة في أوساط المودعين والمستثمرين عن طبيعة التعديلات التي صدرت على قانون ضمان الودائع، في مقالة صحفية تحت عنوان: **"صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية قرار جريء"**، وكيف يمكن أن تتكيف مع الفلسفة الشرعية التي تلتزم بها البنوك الإسلامية ولا يمكن التراجع عنها ([1]).

ومن ضمن التعديلات التي تمت على قانون ضمان الودائع أنشاء صندوق يسمى **"صندوق ضمان الودائع لدى المصارف الإسلامية"**، حيث حظيت هذه الخطوة على قبول من قبل مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، وجاء نص الفتوى بالقبول بعد الأطلاع على السؤال الوارد من مدير عام مؤسسة ضمان الودائع، الذي طلب فيه بيان الحكم الشرعي لضمان الودائع لدى المصارف الإسلامية، والنظر في مشروع تعديل قانون المؤسسة المتعلق بهذا الخصوص.

حيث جاء نص الفتوى: " الودائع في المصارف الإسلامية لها خصوصية عن سائر البنوك تبعاً لاختلاف أنواع الحسابات فيها، وتميزها عنها في البنوك التقليدية.

ولهذا فإن المجلس يؤيد ما جاء في مشروع القانون بضرورة تقييد البنوك الإسلامية بضمان حسابات الائتمان لديها، أما حسابات الاستثمار فيقيد رسمُ الاشتراك السنوي المدفوع لمؤسسة ضمان الودائع على أصحابها، على سبيل الاقتطاع لمواجهة المخاطر، وهذا ما يقتضي من المؤسسة إنشاء محفظتين مستقلتين في صندوق ضمان الودائع في المصارف الإسلامية، إحداهما لضمان ودائع حسابات الائتمان، والأخرى لضمان ودائع حسابات الاستثمار.

كما تبيَّن للمجلس أن مشروع القانون المعدل يقوم على مبدأ التكافل والتعاون، وأن ما يُدفع للصندوق بمقتضاه إحسان وتبرع، الغرض منه حفظ أموال الناس في البنوك الإسلامية من المخاطر التي يتعرض لها، وأموال هذا الصندوق تؤول في النهاية في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

[1]. الطالب، غسان، صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية قرار جريء، جريدة الغد الأردنية، عمان 2013/6/23.

ولهذا يرى المجلس جوازَ إنشاء هذا الصندوق لضمان الودائع في المصارف الإسلامية، وسلامةَ التعديلات المقترحة من الناحية الشرعية، وموافقتَها للمعايير الشرعية المعتبرة" [1].

كما يرى الدكتور غسان: بأن مبررات أنشاء صندوق تابع لمؤسسة ضمان الودائع، جاء لخصوصية الودائع كما جاء في نص الفتوى لدى البنوك الإسلامية، وذلك بسبب غياب سعر الفائدة في تعاملاتها، كونها تخضع لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة باستثناء الودائع تحت الطلب التي تطنبق عليها نفس الشروط التي تطبق في البنوك التقليدية (الربوية) من حيث درجة الأمان [2].

أهمية ضمان الودائع في البنوك الإسلامية.

تكمن أهمية ضمان الودائع بالثقة فالعمل المصرفي يقوم بالأساس على عامل الثقة وهي ثقة العملاء (المودعين) بالبنك وبقدرته على إعادة الودائع عند الطلب بغض النظر عن نوع الحساب (الوديعة)، وليس هناك اختلاف بين البنوك سواء إسلامية أو تقليدية (ربوية) في ما إذا كانت وديعة لأجل، فيقوم أصحاب الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية بتقديم الوديعة للبنك على أساس الثقة بقدرته على الاستثمار المربح والشرعي على الرغم من استعدادهم لتحمل الخسائر في حال حدوثها [3]، هذا وقد بينت بعض الدراسات الحديثه أن النموذج الأفضل لضمان الودائع هو ضمان غير كامل والذي يضمن حداً أعلى للوديعة للفرد المتعامل مع البنك، وهذا ما تضمنه قانون البنك المركزي الأردني رقم 33 لسنة 2000 [4]، والذي أسست مؤسسة ضمان الودائع بموجبه.

---

[1]. دار الإفتاء العام، قرار رقم: (181) (2012/13): اشتراك البنوك الإسلامية في مؤسسة ضمان الودائع، عمان 2012/9/20.

[2]. الطالب، غسان، مصدر سابق، 2013/6/23.

[3]. قحف، منذر، ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية- تشرين الثاني 2005، ص26.

[4]. قانون البنك المركزي الأردني، رقم (33)، مصدر سابق.

المبحث الثاني

التحليل المالي لقدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية الودائع.

تعمل البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية الودائع ومنافسة البنوك التقليدية (الربوية) في هذا المجال، وذلك من أجل تمويل أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تتفق مع الأحكام الشرعية، بالإضافة إلى اثبات ذاتها في بيئة مصرفية ربوية بعيده كل البعد عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث ستعمل الدراسة من خلال هذا المبحث على بيان قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب الودائع وتنميتها، وذلك بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية التي تمثل عينة ومحددات الدراسة كما ذكرنا فيما سبق، وذلك للفترة الزمنية 2009- 2012، كما هو مبين في الجداول التالية:

أولاً: التحليل المالي لبيانات البنك الإسلامي الأردني.

بالنظر إلى الجداول التالية نجد أن البنك الإسلامي الأردني يعمل على قبول الودائع والحسابات من عدة قطاعات وهي مقسمة إلى أربعة قطاعات، وذلك بناءاً على حجم العميل المودع، وبالنظر إلى الجدول رقم (1) والمتعلق بمحفظة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب للنبك الإسلامي الأردني كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (1)

حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب البنك الاردني الاسلامي[1]

البند/ السنة	2009	2010	2011	2012
حسابات الأفراد				
حسابات جارية	367,805,088	407,728,664	533,320,888	563,856,316
حسابات تحت الطلب	91,436,167	106,645,091	124,245,350	130,809,342
حسابات شركات كبرى				
حسابات جارية	76,877,243	87,305,001	47,705,596	63,273,532
حسابات تحت الطلب	28,592	371	53,229	44,636
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة				
حسابات جارية	51,989,169	55,631,930	67,614,313	70,540,455
حسابات تحت الطلب	118,904	47,742	102,847	63,472

[1]. التقارير السنوية 2009-2012، البنك الإسلامي الأردني.

حسابات الحكومة والقطاع العام				
حسابات جارية	691,531	11,300,283	9,131,225	10,423,741
حسابات تحت الطلب	0	0	0	0

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن حسابات العملاء تقسم إلى أربعة أجزاء: وهي أفراد، شركات كبرى، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الحكومة والقطاع العام، كما نلاحظ مشاركة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب: وهي حسابات جارية، حسابات تحت الطلب، وحجم الأموال المودعة أزاء كل نوع من هذه الأنواع حسب السلسلة الزمنية من 2009 - 2012، للبنك الإسلامي الأردني، كما هو موضح في الجدول إعلاه.

حيث يلاحظ بأن حجم الأموال المودعة من خلال حسابات العملاء الجارية كان في كل القطاعات هو المستحوذ على النصيب الأكبر لحجم الأموال المودعة لديه خلال الفترة الزمنية 2009 – 2012، ثم يليه الحسابات تحت الطلب.

جدول رقم (2)

حسابات الاستثمار المطلقة البنك الاردني الاسلامي[1]

البند/ السنة	2009	2010	2011	2012
حسابات الأفراد				
حسابات التوفير	273,590,446	315,615,782	358,731,771	359,159,251
حسابات لإشعار	12,305,073	12,590,573	13,095,774	12,877,397
حسابات لأجل	870,214,169	1,094,434,497	1,346,149,480	1,383,093,078
حسابات شركات كبرى				
حسابات التوفير	4,221,902	3,328,928	709,174	249,601
حسابات لإشعار	2,500,000	2,537,849	151,574	168,315
حسابات لأجل	16,971,989	22,669,575	8,036,502	3,793,554
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة				
حسابات التوفير	1,507,848	1,554,186	3,019,827	2,734,501
حسابات لإشعار	30,848	32,508	45,227	19,311
حسابات لأجل	60,188,510	89,548,511	18,109,220	18,019,833
حسابات الحكومة والقطاع العام				
حسابات التوفير	6,994	18,673	17,514	21,100
حسابات لإشعار	6,910,377	5,664,379	6,137,001	4,847,073
حسابات لأجل	6,208,375	11,061,623	11,573,250	12,972,618

[1]. التقارير السنوية 2009-2012، البنك الإسلامي الأردني.

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن حسابات الاستثمار المطلقة هي: حسابات توفير، حسابات لإشعار، حسابات لأجل، ونلاحظ حجم الأموال المشاركة في كل نوع من أنواع هذه الحسابات، كما تجدر الملاحظة بأن الحسابات لأجل، حسابات التوفير تستحوذ على القسم الأكبر، بينما الحسابات لإشعار حجم المشاركة لها ضعيفة جداً وذلك وفقاً لشروط فتح هذا النوع من الحسابات و من أهم هذه الشروط بأنه لا يحق السحب دون إشعار البنك قبل مدة 90 يوماً، على عكس الحسابات الأخرى، كما ونلاحظ بأنه في مجال حسابات الحكومة والقطاع العام وخصوصاً في حسابات التوفير بأن المبالغ المودعة فيه قليلة وفي الحسابات الأخرى بدأت تزداد.

حيث يلاحظ بأن حجم الأموال المودعة من خلال حسابات لأجل كان في جميع القطاعات يستحوذ على أكبر حصة من حجم الأموال المودعة لدى البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة الزمنية 2009 – 2012، ثم يليه حسابات التوفير وحسابات لإشعار.

جدول رقم (3)

حسابات الاستثمار بالوكالة البنك الاردني الاسلامي[1]

البند/ السنة	2009	2010	2011	2012
حسابات استثمار بالوكالة	9,451,500	9,453,000	9,453,000	0

يلاحظ من الجدول أعلاه حسابات الاستثمار بالوكالة، ويتكون من حساب واحد فقط بينما المحافظ للحسابات الأخرى كانت تتكون من أربعة قطاعات، كما نلاحظ بأن حجم الأموال بدأت من عام 2009 وحتى عام 2011 كانت هناك زيادة ولكنها متدنية جداً، كما تجدر الملاحظة إلى تكرار نفس المبلغ في العامين 2010- 2011، أما في عام 2012 فلا يوجد هناك أي ايداعات في هذا الحساب.

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) أدناه، نجد أن البنك الإسلامي الأردني قادر على رد الودائع والحسابات عند الطلب عليها من قبل العملاء المودعين:

[1]. التقارير السنوية 2009-2012، البنك الإسلامي الأردني.

جدول رقم (4)

الفرق بين الموجودات والالتزامات البنك الإسلامي الأردني (2009- 2012)

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
الموجودات (الأصول)	2,183,062,940	2,603,683,927	2,898,300,754	3,020,492,066
الالتزامات (الخصوم)	664,423,122	780,842,619	866,376,486	914,232,632
الصافي بعد طرح الخصوم	1,518,639,818	1,822,841,308	2,031,924,268	2,106,259,434

يلاحظ من الجدول رقم (4)[1] الزيادة المضطردة في أصول البنك الإسلامي الأردني خلال كل سنوات الفترة الزمنية، مما يعني توفر السيولة لديه، وهذا يعتبر حافزاً على جذب وتنمية الودائع بالإضافة إلى زيادة استثماراته.

ولبيان نسب مشاركة الحسابات من المجموع الكلي لكل محفظة من هذه الحسابات على حدا عملت الدراسة على بيان هذه النسب من خلال الجداول التالية: (5)، (6)، (7):

جدول رقم (5)

حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب البنك الاردني الاسلامي

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات الأفراد								
حسابات جارية	367,805,088	80%	407,728,664	79%	533,320,888	81%	563,856,316	81%
حسابات تحت الطلب	91,436,167	20%	106,645,091	21%	124,245,350	19%	130,809,342	19%
المجموع	459,241,255	78%	514,373,755	77%	657,566,238	84%	694,665,658	83%
حسابات شركات كبرى								
حسابات جارية	76,877,243	100%	87,305,001	100%	47,705,596	100%	63,273,532	100%
حسابات تحت الطلب	28,592	0%	371	0%	53,229	0%	44,636	0%
المجموع	76,905,835	13%	87,305,372	13%	47,758,825	6%	63,318,168	8%
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة								
حسابات جارية	51,989,169	100%	55,631,930	100%	67,614,313	100%	70,540,455	100%
حسابات تحت الطلب	118,904	0%	47,742	0%	102,847	0%	63,472	0%
المجموع	52,108,073	9%	55,679,672	8%	67,717,160	9%	70,603,927	8%
حسابات الحكومة والقطاع العام								
حسابات جارية	691,531	100%	11,300,283	100%	9,131,225	100%	10,423,741	100%

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة الزمنية 2009 – 2012.

حسابات تحت الطلب	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
المجموع	691,531	0%	11,300,283	2%	9,131,225	1%	10,423,741	1%
المجموع الكلي	588,946,694		668,659,082		782,173,448		839,011,494	

يلاحظ من الجدول رقم (5)[1] أعلاه بأن الحسابات الجارية هي المستحوذ على نسبة المشاركة الأكبر من حجم الأموال، بالرغم مع أن نسبة المشاركة له بدأت بالأزدياد في القطاعات الأخرى ومنذ العام 2009، إلا أن الحسابات الجارية بقيت مستحوذ على النسبة الأكبر من حجم الأموال المودعة لدى البنك الإسلامي الأردني حتى عام 2012، ثم يليه الحسابات تحت الطلب.

حيث لوحظ انخفاض نسبة الأموال المودعة في الحسابات تحت الطلب المبينه في الجدول خلال الفترة الزمنية 2009 -2012، مع زيادة مضطردة في حجم الأموال المودعة في الحسابات الجارية حيث كانت هذه الزيادة تتذبذب أرتفاعاً وهبوطاً في الحسابات الجارية لقطاع حسابات الأفراد، كما هو مبين في الجدول أعلاه.

جدول رقم (6)

حسابات الاستثمار المطلقة البنك الاردني الاسلامي

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات الأفراد								
حسابات التوفير	273,590,446	24%	315,615,782	22%	358,731,771	21%	359,159,251	20%
حسابات لإشعار	12,305,073	1%	12,590,573	1%	13,095,774	1%	12,877,397	1%
حسابات لأجل	870,214,169	75%	1,094,434,497	77%	1,346,149,480	78%	1,383,093,078	79%
المجموع	1,156,109,688	92%	1,422,640,852	91%	1,717,977,025	97%	1,755,129,726	98%
حسابات شركات كبرى								
حسابات التوفير	4,221,902	18%	3,328,928	12%	709,174	8%	249,601	6%
حسابات لإشعار	2,500,000	11%	2,537,849	9%	151,574	2%	168,315	4%
حسابات لأجل	16,971,989	72%	22,669,575	79%	8,036,502	90%	3,793,554	90%
المجموع	23,693,891	2%	28,536,352	2%	8,897,250	1%	4,211,470	0%
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة								
حسابات التوفير	1,507,848	2%	1,554,186	2%	3,019,827	14%	2,734,501	13%
حسابات لإشعار	30,848	0%	32,508	0%	45,227	0%	19,311	0%
حسابات لأجل	60,188,510	98%	89,548,511	98%	18,109,220	86%	18,019,833	87%

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة الزمنية 2009 – 2012.

المجموع	61,727,206	5%	91,135,205	6%	21,174,274	1%	20,773,645	1%
حسابات الحكومة والقطاع العام								
حسابات التوفير	6,994	0%	18,673	0%	17,514	0%	21,100	0%
حسابات لإشعار	6,910,377	53%	5,664,379	34%	6,137,001	35%	4,847,073	27%
حسابات لأجل	6,208,375	47%	11,061,623	66%	11,573,250	65%	12,972,618	73%
المجموع	13,125,746	1%	16,744,675	1%	17,727,765	1%	17,840,791	1%
المجموع الكلي	1,254,656,531		1,559,057,084		1,765,776,314		1,797,955,632	

يلاحظ من الجدول رقم (6)[1] أعلاه بأن نسبة مشاركة حسابات لأجل في القطاعات الأربعة، حيث استحوذت حسابات لأجل على النصيب الأكبر في حجم الأموال المودعة لدى البنك الإسلامي الأردني في محفظة حسابات الاستثمار المطلقة، كما يلاحظ أيضاً بأن هذه النسبة منذ العام 2009 وحتى العام 2012، كانت مرتفعة في قطاع حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العام 2009 بنسبة 98% ونخفضت إلى نسبة 87% في العام 2012، كما وجأت حسابات الشركات الكبرى بنسبة 72% في عام 2009 وارتفعت إلى نسبة 90% في عام 2012، ويلاحظ أيضاً بأن قطاع حسابات الأفراد كانت نسبة مشاركتة في عام 2009 بنسبة 75% ووصولها إلى نسبة 79% في العام 2012، كما وتجدر الملاحظة إلى الزيادة في قطاع حسابات الحكومة والقطاع العام من نسبة 47% في عام 2009 وارتفاعها في عام 2012 بنسبة 73%.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6) أن البنك الإسلامي الأردني لديه القدرة على منافسة البنوك التجارية في تنمية وجذب الودائع، بالإضافة إلى قدرته على تمويل حجم أكبر من الاستثمارات المتفقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تحقيق أهدافة في المحافظة على أموال المودعين ونموها.

جدول رقم (7)

حسابات الاستثمار بالوكالة البنك الاردني الاسلامي

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات استثمار بالوكالة	9,451,500	100%	9,453,000	100%	9,453,000	100%	0	0%
المجموع الكلي	9,451,500		9,453,000		9,453,000		0	

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة 2009 – 2012.

يلاحظ من الجدول رقم (7)[1] بأن نسب المشاركة في محفظة حسابات الاستثمار بالوكالة والتي يمثلها: حسابات الاستثمار بالوكالة بأن هذه النسبة كانت على مدار ثلاثة أعوام 100%، وهذا شي طبيعي لأنه لا يوجد أي مشاركة لحسابات أخرى تدخل في محفظة حسابات الاستثمار بالوكالة وبنسبة 0% في العام 2012 وذلك لبسبب أن البنك الإسلامي الأردني لم يقوم بهذا العام بقبول حسابات الاستثمار بالوكالة.

ولبيان نسب المشاركة لكل محفظة من المحافظ أعلاه من الحجم الكلي للمحافظ على حدا عملت الدراسة على بيان هذه النسب من خلال الجدول رقم (8) أدناه:

جدول رقم (8)

الوزن النسبي لكل محفظة من المحافظ من المجموع الكلي لحسابات الودائع لدى البنك الإسلامي الأردني(2)

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب	588,946,694	32%	668,659,082	30%	782,173,448	31%	839,001,494	32%
حسابات الاستثمار المطلقة	1,254,656,531	68%	1,559,057,084	70%	1,765,776,314	69%	1,797,955,632	68%
حسابات الاستثمار بالوكالة	9,451,500	1%	9,453,000	0%	9,453,000	0%	0	0%
مجموع محافظ الودائع	1,853,054,725		2,237,169,166		2,557,402,762		2,636,957,126	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (8) والذي يمثل نسب مشاركة كل محفظة من المجموع الكلي للمحافظ، نجد بأن حسابات الاستثمار المطلقة تستحوذ على الحجم الأكبر من بين جميع المحافظ الأخرى، وهذا يدل على أن البنك الإسلامي الأردني قادر على جذب الودائع بغض النظر عن المحافظ الأخرى بالإضافة إلى أنه يدل على حجم الثقة التي يتمتع بها البنك بعمله كمضاربة، حيث نلاحظ بأن محفظة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب تشكل أعلى نسبة لها والتي تمثل 32%، بينما محفظة حسابات الاستثمار بالوكالة أعلى نسبة لا تتجاوز 1%.

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة 2009 – 2012.

[2]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة 2009 – 2012.

ثانياً: التحليل المالي لبيانات البنك العربي الإسلامي الدولي.

بالنظر إلى الجدول رقم (1) والمتعلق بمحفظة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب للبنك العربي الإسلامي الدولي كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (1)

حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب البنك العربي الاسلامي الدولي[1]

البند/ السنة	2009	2010	2011	2012
حسابات الأفراد				
حسابات جارية	114,889,625	157,912,607	223,371,768	281,268,458
حسابات شركات كبرى				
حسابات جارية	27,128,616	34,517,519	23,724,296	28,701,617
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة				
حسابات جارية	18,246,648	25,746,875	71,476,213	77,677,357
حسابات الحكومة والقطاع العام				
حسابات جارية	8,342,717	2,323,948	3,036,625	4,019,936

يلاحظ من الجدول أعلاه مشاركة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب، والتي يمثلها حساب واحد وهو الحسابات الجارية وحجم الأموال المودعة أزاء الحسابات الجارية حسب السلسلة الزمنية من 2009 - 2012، للبنك العربي الإسلامي الدولي، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

حيث يلاحظ بأن حجم الأموال المودعة من خلال الحسابات الجارية في جميع القطاعات كان قطاع الأفراد هو المستحوذ على النصيب الأكبر لهذه الأموال خلال الفترة الزمنية 2009 – 2012، ثم تلاه قطاع حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع حسابات الشركات، قطاع حسابات الحكومة والقطاع العام، ويعود ذلك إلى ثقة صغار المدخرين بالبنوك الإسلامية بقدرتها على حفظ وحماية أموالهم.

[1]. التقارير السنوية 2009-2012، البنك العربي الإسلامي الدولي.

جدول رقم (2)

حسابات الاستثمار المطلقة البنك العربي الاسلامي الدولي([1])

البند/ السنة	2009	2010	2011	2012
حسابات الأفراد				
حسابات التوفير	36,233,695	48,825,735	79,007,065	99,415,215
حسابات لأجل	361,345,560	399,578,883	423,981,278	390,578,365
حسابات شركات كبرى				
حسابات التوفير	0	2,727,056	974,929	905,125
حسابات لأجل	78,127,933	91,147,336	40,698,659	33,058,195
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة				
حسابات التوفير	0	610,993	2,252,985	2,272,435
حسابات لأجل	3,105,169	3,422,767	46,249,572	48,622,299
حسابات الحكومة والقطاع العام				
حسابات التوفير	0	0	6,491	11,990
حسابات لأجل	19,060,020	20,223,680	29,556,840	16,384,425

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن حسابات الاستثمار المطلقة هي: حسابات التوفير، حسابات حسابات لأجل، ونلاحظ أيضاً بأن حجم الأموال المشاركة في كل نوع من أنواع هذه الحسابات، كما تجدر الملاحظة بأن الحسابات لأجل، تستحوذ على النصيب الأكبر، بينما حسابات التوفير حجم المشاركة لها ضعيفة.

كما نلاحظ بأنه في مجال حسابات الحكومة والقطاع العام وخصوصاً في حسابات التوفير بأن المبالغ المودعة فيه كانت صفر في السنوات الأولى بينما في السنتين الأخيرتين بدأت تتشكل هذه الحسابات لكن بمبالغ قليلة بينما في الحسابات لأجل فكانت تتكون بمبالغ كبيرة وبدأت تزداد في العامين 2010- 2011 وانخفضت في العام 2012.

حيث يلاحظ بأن حجم الأموال المودعة من خلال حسابات لأجل كان في جميع القطاعات يستحوذ على أكبر حصة من حجم الأموال المودعة لدى البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة الزمنية 2009 – 2012، ثم يليه حسابات التوفير حسب ما هو موضح أعلاه.

[1]. التقارير السنوية 2009-2012، البنك العربي الإسلامي الدولي.

وبالنظر إلى الجدول رقم (3) أدناه، نجد أن البنك العربي الإسلامي الدولي لديه القدرة على رد الودائع والحسابات عند الطلب عليها من قبل العملاء المودعين:

جدول رقم (3)

الفرق بين الموجودات والالتزامات البنك العربي الإسلامي الدولي

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
الموجودات (الأصول)	1,040,778,297	1,133,111,480	1,127,482,501	1,174,175,252
الالتزامات (الخصوم)	412,762,035	429,608,953	398,400,177	457,367,676
الصافي بعد طرح الخصوم	628,016,262	703,502,527	729,082,324	716,807,576

يلاحظ من الجدول رقم (3)[1] الزيادة المضطردة في أصول البنك العربي الإسلامي الدولي خلال كل سنوات الفترة الزمنية، مما يعني توفر السيولة لديه وحافزاً على جذب وتنمية الودائع وزيادة استثماراته.

ولبيان نسب مشاركة الحسابات من المجموع الكلي لكل محفظة من محافظ الحسابات عملت الدراسة على بيان هذه النسب من خلال الجداول التالية: (4)، (5):

جدول رقم (4)

حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب البنك العربي الاسلامي الدولي

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات الأفراد								
حسابات جارية	114,889,625	100%	157,912,607	100%	223,371,768	100%	281,268,458	100%
المجموع	114,889,625	68%	157,912,607	72%	223,371,768	69%	281,268,458	72%
حسابات شركات كبرى								
حسابات جارية	27,128,616	100%	34,517,519	100%	23,724,296	100%	28,701,617	100%
المجموع	27,128,616	16%	34,517,519	16%	23,724,296	7%	28,701,617	7%
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة								
حسابات جارية	18,246,648	100%	25,746,875	100%	71,476,213	100%	77,677,357	100%
المجموع	18,246,648	11%	25,746,875	12%	71,476,213	22%	77,677,357	20%
حسابات الحكومة والقطاع العام								
حسابات جارية	8,342,717	100%	2,323,948	100%	3,036,625	100%	4,019,936	100%

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك العربي الإسلامي الدولي للفترة 2009 – 2012.

المجموع	8,342,717	5%	2,323,948	1%	3,036,625	1%	4,019,936	1%
المجموع الكلي	168,607,606		220,500,949		321,608,902		391,667,368	

يلاحظ من الجدول رقم (4)[1] بأن نسب المشاركة في محفظة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب والتي يمثلها: الحسابات الجارية بأن هذه النسبة كانت على مدار الأربعة أعوام 100%، وهذا طبيعي كونه لا يوجد أي مشاركة لحسابات أخرى تدخل في محفظة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب، كما يلاحظ بأن نسبة المشاركة من المجموع الكلي للمحفظة كانت متذبذبة صعوداً وهبوطاً في قطاع الأفراد بينما في القطاعات الأخرى فكانت أيضاً متذبذبة ولكن بنسبة منخفضة أو بنسب ضعيفة جداً لا تتجاوز حاجز 22%، ويعود سبب ذلك أن البنك العربي الإسلامي الدولي لم يقوم بفتح حسابات تحت الطلب والتي تتفق نوعاً ما مع شروط الحسابات الجارية وذلك لأسباب ربما تكون خاصة في سياسة البنك ذاته حول قبول الودائع وفتح الحسابات.

جدول رقم (5)

حسابات الاستثمار المطلقة البنك العربي الاسلامي الدولي

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات الأفراد								
حسابات التوفير	36,233,695	9%	48,825,735	11%	79,007,065	16%	99,415,215	20%
حسابات لأجل	361,345,560	91%	399,578,883	89%	423,981,278	84%	390,578,365	80%
المجموع	397,579,255	80%	448,404,618	79%	502,988,343	81%	489,993,580	83%
حسابات شركات كبرى								
حسابات التوفير	0	0%	2,727,056	3%	974,929	2%	905,125	3%
حسابات لأجل	78,127,933	100%	91,147,336	97%	40,698,659	98%	33,058,195	97%
المجموع	78,127,933	16%	93,874,392	17%	41,673,588	7%	33,963,320	6%
حسابات مؤسسات صغيرة ومتوسطة								
حسابات التوفير	0	0%	610,993	15%	2,252,985	5%	2,272,435	4%
حسابات لأجل	3,105,169	100%	3,422,767	85%	46,249,572	95%	48,622,299	96%
المجموع	3,105,169	1%	4,033,760	1%	48,502,557	8%	50,894,734	9%
حسابات الحكومة والقطاع العام								
حسابات التوفير	0	0%	0	0%	6,491	0%	11,990	0%

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك العربي الإسلامي الدولي للفترة 2009 – 2012.

حسابات لأجل	19,060,020	100%	20,223,680	100%	29,556,840	100%	16,384,425	100%
المجموع	19,060,020	4%	20,223,680	4%	29,563,331	5%	16,396,415	3%
المجموع الكلي	497,872,377		566,536,450		622,727,819		591,248,049	

يلاحظ من الجدول رقم (5)[1] أعلاه بأن نسب مشاركة حسابات الاستثمار المطلقة في القطاعات الأربعة، استحوذت حسابات لأجل على النصيب الأكبر من حجم الأموال المودعة لدى البنك العربي الإسلامي الدولي في محفظة حسابات الاستثمار المطلقة، كما يلاحظ أيضاً بأن نسبة المشاركة كانت منذ العام 2009 وحتى العام 2012، مرتفعة في قطاع حسابات الشركات الكبرى، حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسابات الحكومة والقطاع العام، حسابات الأفراد، حيث بلغت النسب في العام 2009 على التوالي في قطاع الشركات الكبرى بنسبة 100%، وبنسبة 100% في القطاعين التي تلته، وبنسبة 91% في قطاع الأفراد، حيث يلاحظ بأن هذه النسب بدأت بالتذبذب هبوطاً وصعوداً في جميع القطاعات المذكوره أعلاه، باستثناء قطاع الأفراد بدأت نسبة المشاركة بالأنخفاض منذ العام 2009 وحتى توصلت في العام 2012 إلى نسبة 80%.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (4) أن البنك العربي الإسلامي الدولي لديه القدرة على المنافسة في جذب الودائع والحسابات لأجل أكثر من جذبه لحسابات التوفير بالإضافة إلى قدرته على جذب ودائع القطاعات الكبرى فقط.

ولبيان نسب المشاركة لكل محفظة من المحافظ أعلاه من الحجم الكلي للمحافظ على حدا عملت الدراسة على بيان هذه النسب من خلال الجدول رقم (6) أدناه:

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك العربي الإسلامي الدولي للفترة 2009 – 2012.

جدول رقم (6)

الوزن النسبي لكل محفظة من الودائع والحسابات من المجموع الكلي لحسابات الودائع لدى البنك العربي الإسلامي الدولي([1])

البند/ السنة	2009	الوزن النسبي	2010	الوزن النسبي	2011	الوزن النسبي	2012	الوزن النسبي
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب	168,608,606	25%	220,500,949	28%	321,608,902	34%	391,667,368	40%
حسابات الاستثمار المطلقة	497,872,377	75%	566,563,450	72%	622,727,819	66%	591,248,049	60%
مجموع محافظ الودائع	666,480,983		787,064,399		944,336,721		982,915,417	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (6) والذي يمثل نسب مشاركة كل محفظة من المجموع الكلي للمحافظ، نجد بأن حسابات الاستثمار المطلقة تستحوذ على الحجم الأكبر من بين جميع المحافظ الأخرى التي يتعامل معها البنك العربي الإسلامي الدولي، وهذا يدل على أن البنك العربي الإسلامي الدولي لديه القدرة على جذب الودائع، بالإضافة إلى أنه يدل على حجم الثقة التي يتمتع بها البنك بعمله كمضاربة أو بتفويضة العمل بودائع العملاء، حيث نلاحظ بأن محفظة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب تشكل أعلى نسبة لها والتي تمثل 40%، وهذا يدل أيضاً على أنه قادر على تنمية حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب ولكن على حساب محفظة حسابات الاستثمار المطلقة.

[1]. إعداد الباحث: على ضوء التقارير الصادرة عن البنك العربي الإسلامي الدولي للفترة 2009 – 2012.

الخاتمة

تزايد الأهتمام في البنوك الإسلامية وخصوصاً في ظل وجود البنوك التقليدية والتي ما زالت ما ثلة حتى اليوم، مما جعل البنوك الإسلامية أمام تحدي المنافسة، الأمر الذي يستوجب عليها عند قبول الودائع تجنب الوقوع في مخاطرة السيولة، وتحقيق الأرباح والمحافظة على أموال المودعين ورفد التنمية الاقتصادية انسجاماً مع أهدافها وتماشياً مع الدور المناط بها.

حيث تناولت الدراسة في موضوعها **"قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية ودائع العملاء ((دراسة مالية للفترة الزمنية 2009-2012))"**، مبحثين تناول المبحث الأول الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية، من خلال قسمين وهما: الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية من حيث المفهوم والحكم الشرعي، ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية، ومن خلال استعراض هذا المبحث وجدت الدراسة عدة أنواع من الودائع المصرفية لدى البنوك الإسلامية الأردنية، ولكن هناك البعض منها غير مطبق مثل حساب جاري رواتب، ثم تناولت في المبحث الثاني التحليل المالي لقدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية الودائع من خلال التقارير المالية السنوية للفترة الزمنية 2009 – 2012، حيث قامت بتحليلها مالياً وتبين من خلال التحليل المالي أن البنوك الإسلامية الأردنية جراء تطبيقها لعدد من أنواع الودائع المصرفية ألا أنها قادرة على المنافسة، وأن حجم الأموال المودعة كانت في زيادة مضطردة للحسابات والودائع الأخرى.

أما في ما يتعلق بموضوع السيولة لوحظ بأن حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك الإسلامية الأردنية تتزايد من سنة إلى أخرى بداية من العام 2009 وحتى العام 2012، حيث تشير هذه الزيادة في حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك الإسلامية إلى مدى قدرتها على حفظ أموال المودعين ونموها واستمراريتها.

ومما تجدر الإشارة إليه بعد دراسة **"قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية ودائع العملاء ((دراسة مالية للفترة الزمنية 2009-2012))"**، من خلال المنهج الوصفي والاستقصائي التحليلي، والإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة، فقد توصلت

الدراسة إلى صحة الفرضية التي قامت عليها، حيث توصلت الدراسة إلى عدداً من النتائج والتوصيات التالية:-

أولاً: النتائج:

1- تمتلك البنوك الإسلامية أنواع عدة من حسابات الودائع.

2- الثقة بقدرة البنوك الإسلامية على ضمان الودائع وإعادتها للعملاء بعد دخولها تحت مظلة قانون ضمان الودائع التابع للبنك المركزي الأردني.

3- تمتع البنوك الإسلامية بالقدرة على جذب الودائع وتنميتها خلال الفترة الزمنية للدراسة.

4- مما تقدم في النقاط الواردة أعلاه فأن البنوك الإسلامية تحقق أهدافها في المنافسة وفي تجنب المخاطر وفي تحقيق العوائد للمودعين.

5- ومما تقدم تعمل البنوك الإسلامية على رفد التنمية الاقتصادية من خلال استثمارات متعددة ومتنوعة.

ثانياً: التوصيات:

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات على النحو التالي:-

1- على البنوك الإسلامية الأهتمام بنشر الوعي الأدخاري الإسلامي.

2- الأهتمام بتدريب وتطوير الكوادر البشرية، بحيث تكون قادرة على جذب العملاء وتأدية الخدمات المقدمة بأفضل مستوى لها.

3- على البنوك الإسلامية إيجاد البيئة الملائمة لتفعيل باقي حسابات الودائع لزيادة قدرتها على الاستمرار في المنافسة وتحقيق أهدافها.

الهوامش

1- أبو عبيد، أحمد، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي،** www.kantakji.com/fiqih.

2- أبو فرحة، محمد، **الوديعة المصرفية: دراسة شرعية اقتصادية،** www.kantakji.com/fiqh.

3- أحمد، عثمان بابكر: (2000)، **نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية،** البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، جدة 2000، بحث رقم (54).

4- السائح، عبدالحميد: (1984)، **الفتاوى الشرعية: الجزء الأول- البنك الإسلامي الأردني،** أذار/1984.

5- الصيفي والسليم، عبدالله علي وبدر علي: (2010)، **الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها،** مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون، المجلد (37)، العدد (1).

6- الطالب، غسان سالم: (2005)، **تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار،** المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والإنسانية، 8 (1).

7- الطالب، غسان: (2013)، **صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية قرار جريء،** جريدة الغد الأردنية، عمان 2013/6/23.

8- العجلوني، محمد محمود: (2010)، **البنوك الإسلامية "إحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية"،** الأردن، عمان، دار المسيرة.

9- العماري، حسن سالم: (2005)، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**: ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، دمشق، 2/ تموز.

10- اللهو، عامر بن عيسى: (2008)، **الودائع البنكية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية،** 2008/4/23، www.elibrary.mediu.edu.my.

11- تيماوي، عبد الحميد، **نظم حماية الودائع في البنوك الإسلامية: تجربة البنك الإسلامي الأردني،** www.iefpedia.com.

12- صـــوالحه، عبـــد العزيـــز نـــاجح: (2010)، **دور المؤسســـات الماليـــة الإســـلامية فـــي تعبئـــة المـــدخرات وتوظيفهـــا فـــي الأردن،** (رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة، جامعـــة اليرموك، 2010).

13- عبـــادة، إبـــراهيم عبـــد الحلـــيم: (2007)، **مؤشـــرات الأداء فـــي البنـــوك الإســـلامية،** (أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة اليرموك، 2007).

14- قحـــف، منـــذر: (2005)، **ضـــمان الودائـــع فـــي المصـــارف الإســـلامية فـــي الأردن،** بحـــث مقـــدم لمؤسســـة ضـــمان الودائـــع فـــي المملكـــة الأردنيـــة الهاشـــمية- تشـــرين الثـــاني 2005.

15- دار الإفتـــاء العـــام: (2012)، **قـــرار رقـــم: (181) (2012/13): اشـــتراك البنـــوك الإسلامية فى مؤسسة ضمان الودائع،** عمان 2012/9/20.

16- التقارير السنوية 2009-2012، **البنك الإسلامى الأردنى.**

17- التقارير السنوية 2009-2012، **البنك العربى الإسلامى الدولى.**

18- **قانون البنك المركزي الأردني: سنة 2000**، www.cbj.gov.jo.

19- Abdel-Hameed M. Bashir, **Assessing the Performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East**, Bashirah@alpha0.gram.edu.